

تحرك عاجل

تأجيل محاكمة مرسي، ومنع محامين من دخول قاعة المحكمة

بدأت يوم 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2013 محاكمة الرئيس المصري السابق محمد مرسي وثلاثة من معاونيه بعدة تهم، من بينها القتل والتحرير. وقال محامو الرئيس السابق لمنظمة العفو الدولية إنهم مُنعوا من التحدث إليه قبل المحاكمة، وإن السلطات لم تسمح لهم بالاطلاع على الملفات الأساسية للقضية إلا في اللحظة الأخيرة.

وبعد جلسة قصيرة تعطلت عدة مرات بسبب هتافات وصيحات المتهمين الذين لا يعترفون بشرعية المحكمة، قرر رئيس المحكمة تأجيل محاكمة محمد مرسي وثلاثة من معاونيه إلى يوم 8 يناير/كانون الثاني 2014. وبعد ذلك، نقلت السلطات محمد مرسي إلى سجن برج العرب، بالقرب من الإسكندرية، بينما نُقل مساعدوه أحمد عبد العاطي، وأيمن عبد الرؤوف علي هدهد، وأسعد الشبيخة إلى سجن طره، حسبما ذكرت وسائل الإعلام المصرية.

وقبل بدء المحاكمة، قام وكلاء النيابة المكلفين بإجراء التحقيقات باستجواب محمد مرسي وأسعد الشبيخة بدون حضور محامين معهما. ولم يُسمح لمحامي الدفاع بالاطلاع على نسخة من ملف القضية، الذي يقع في حوالي سبعة آلاف صفحة، إلا يوم 30 أكتوبر/تشرين الأول 2013، مما يهدر حق المتهمين في إعداد دفاع ملائم. وخلال المحاكمة لم تسمح السلطات بدخول قاعة المحكمة إلا لأربعة من فريق الدفاع الأساسي عن محمد مرسي بالإضافة إلى 20 من المحامين الآخرين الموالين لجماعة "الإخوان المسلمين"، بينما مُنع محامون آخرون يمثلون المتهمين من دخول قاعة المحكمة.

وما زالت السلطات تحتجز بشكل تعسفي أعضاء آخرين من الفريق الرئاسي لمحمد مرسي. وقال أهالي بعض هؤلاء معاونين المحتجزين لمنظمة العفو الدولية إنهم لا يتمكنون من زيارة ذويهم المحتجزين بصفة منتظمة، ولا يعرفون مكان احتجازهم ولا الأساس القانوني للاحتجاز.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- مطالبة السلطات المصرية بضمان محاكمة محمد مرسي ومعاونيه بما يتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة ودون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛
- مطالبة السلطات بالسماح فوراً لجميع المحتجزين بتلقي زيارات ذويهم ومحاميهم وأطبائهم؛
- مطالبة السلطات بأن تكفل لمحامي الدفاع حضور جلسات المحاكمة في المستقبل، وزيارة المتهمين بصفة منتظمة، وإتاحة الوقت الكافي لإعداد دفاعهم؛

- حث السلطات المصرية على الإفصاح فوراً عن مكان احتجاز معاوني محمد مرسي الذين لا يُعرف حتى الآن مكان احتجازهم؛
- حث السلطات على الإفراج عن هؤلاء المعاونين ما لم تُوجه لهم على وجه السرعة تهمة جنائية متعارف عليها ويتم تقديمهم للمحاكمة أمام محاكم مدنية، بما يتماشى بشكل كامل مع الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 20 ديسمبر/كانون الأول 2013 إلى كل من:

الرئيس المؤقت

فخامة الرئيس عدلي محمود منصور
ديوان رئيس الجمهورية
قصر الاتحادية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
رقم الفاكس: +202 2 391 1441

وزير الدفاع

الفريق أول عبد الفتاح السيسي
وزارة الدفاع
القاهرة، جمهورية مصر العربية
أرقام الفاكس: +202 2 290 6004
+202 2 291 6227

النائب العام

معالي المستشار هشام محمد زكي بركات
مكتب النائب العام
دار القضاء العالي
1 شارع 26 يوليو
القاهرة، جمهورية مصر العربية
أرقام الفاكس: +202 2 577 4716
+202 2 575 7165

(يُغلق الفاكس لدى انتهاء مواعيد العمل الرسمية، توقيت غرينتش +2)

كما يرجى إرسال نسخ منها إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم، على النحو التالي:

ويُرجى مراجعة فرع المنظمة في بلدك في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.
هذا هو التحديث الثالث للتحرك العاجل رقم: UA 196/13. للمزيد من المعلومات:
<http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE12/040/2013/en>

تحرك عاجل

تأجيل محاكمة مرسي، ومنع محامين من دخول قاعة المحكمة

جاءت هذه المحاكمة في أعقاب تحقيق جنائي بخصوص المصادمات التي وقعت بين مؤيدي ومعارض الرئيس السابق محمد مرسي في القاهرة في ديسمبر/كانون الأول 2012. ووجهت النيابة اتهامات في القضية نفسها إلى 10 أشخاص آخرين، من بينهم محمد البلتاجي وعصام العريان، وهما من العناصر القيادية في جماعة "الإخوان المسلمين".

وقد تُوفي 10 أشخاص على الأقل، كما أصيب مئات آخرون، خلال المصادمات التي وقعت في محيط القصر الرئاسي، المعروف باسم قصر الاتحادية، ليلة 5 ديسمبر/كانون الأول 2012، وبينهم كثيرون من مؤيدي محمد مرسي، بينما تقاعست قوات الأمن عن التدخل لإنهاء العنف. إلا إن مؤيدي محمد مرسي أمسكوا أيضاً بعشرات الأشخاص خلال المصادمات، واستجوبوهم، وعرضوا بعضهم للتعذيب أو غيره من صنوف المعاملة السيئة.

وليست منظمة العفو الدولية في وضع يتيح لها إصدار أحكام عما إذا كان هناك أساس للاتهامات الموجهة لمحمد مرسي والمتهمين معه في القضية. وقد دعت المنظمة إلى إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة بخصوص أحداث العنف في محيط قصر الاتحادية. فمن حق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ومن حق ذويهم معرفة الحقيقة وإقرار العدالة، وفي حالة توفر أدلة كافية يُعتد بها، يجب أن يُقدم المشتبه في ارتكابهم جرائم إلى ساحة العدالة في محاكمات عادلة دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام.

وسوف يتيسر الحكم جزئياً على الدافع وراء هذه المحاكمة في ضوء عدالة الإجراءات ومعاملة المتهمين. ومن المهم أيضاً لفهم دوافع السلطات التعرف على طريقة التعامل مع الادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في المقابل على أيدي معارضي محمد مرسي. وتشير البحوث التي أجرتها منظمة العفو الدولية بخصوص أحداث العنف في محيط قصر الاتحادية إلى أن أنصار جماعة "الإخوان المسلمين" ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان. إلا إن معظم الذين قُتلوا في أحداث العنف كانوا بالفعل من مؤيدي محمد مرسي، رئيس الجمهورية آنذاك. كما أعربت منظمة العفو الدولية آنذاك عن قلقها بشأن تقاعس قوات الأمن عن التدخل لإنهاء العنف. ولذلك، فمن المثير للقلق ألا يُقدم للمحاكمة بخصوص هذه الأحداث إلا محمد مرسي نفسه وعدد من كبار الموالين له، بينما لا يُحاكم أي من المسؤولين أو غيرهم من النشطاء المعروفين من المعارضين لمحمد مرسي في ذلك الوقت.

وبعد عزل محمد مرسي يوم 3 يوليو/تموز 2013، احتجزته السلطات بدون تهمة حتى أواخر يوليو/تموز 2013، عندما أصدر أحد القضاة أمراً رسمياً بالقبض عليه بتهمة التعاون مع حركة "حماس" خلال انتفاضة عام 2011. ولم تعلن السلطات نتائج التحقيق في القضية. وفي 19 أغسطس/آب 2013، أصدرت النيابة العامة أمراً بالقبض على الرئيس السابق في إطار التحقيق المتعلق بالمصادمات التي وقعت في ديسمبر/كانون الأول 2012. وقد قام ممثلون من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي بزيارة محمد مرسي في المكان الذي يُحتجز فيها، وذلك في أواخر يوليو/تموز 2013. إلا إن السلطات لم تعلن رسمياً عن مكان احتجازه إلا يوم 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، عندما ذكرت وسائل الإعلام أنه نُقل إلى سجن برج العرب بالقرب من الإسكندرية.

وتحتجز السلطات، على ما يبدو، آخرين من معاوني محمد مرسي بشكل تعسفي منذ 3 يوليو/تموز 2013، دون توجيه اتهام لهم ودون إتاحة سبيل أمامهم للطعن في أمر احتجازهم.

الأسماء: محمد مرسي؛ أيمن علي؛ أحمد عبد العاطي؛ أسعد الشبخة؛ خالد الجزار؛ عصام الحداد؛ عبد المجيد مشالي؛ رفعت الطهطاوي، أيمن هدهد؛ أيمن الصيرفي
النوع: ذكور